قراء تقييمية لواقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر

أ.بلحنافي أمينة

عضو بمخبر البحث التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية

د.مختاري فيصل

مدير مخبر البحث التنمية المحلية و تسيير الجماعات المحلية

جامعة معسكر

الملخص:

استهدف هذا البحث محاولة دراسة واقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر من خلال محاولة تحليل المؤشرات القياسية لـــه كما وضعها البنك الدولي والمتمثلة في : مؤشر الجماعات والشبكات ،مؤشر الثقة والتضامن ،مؤشر العمـــل الجمـــاعي والتعاون، مؤشر المعلومة والاتصال ،مؤشر الترابط الاجتماعي والاندماج ،مؤشر، مشاركة السلطة والعمل السياســـي، فبينت نتائج دراسة المؤشرات السابقة في الجزائر عن:

ضعف المشاركة في الجمعيات في الجزائر بكل أنواعها، ضعف الثقة بين الأفراد .

أما لمعرفة مدى الترابط الاجتماعي والاندماج في الجزائر تم دراسة تطور معدل الجريمة والقتل العمد وحيـــث لـــوحظ انخفاض جرائم القتل العمد في الجزائر و هذا يمنح الشعور بالأمن ، حيث الشعور بالأمن معناه التحرر مـــن الخـــوف و انخفاض من معدلات الجريمة وتحديدا معدلات جرائم القتل .

مؤشر المشاركة السياسية تم دارسته بمتغيرات الحكم الراشد في الجزائر والنتائج و ضحت تحسن مستمر مـــن حيـــث الشفافية والمساءلة حيث وكذلك بالنسبة لمؤشر العدالة و احترام القانون وهذا الارتفاع دال على مشاركة المواطنين في السياسة .

تطور استخدام الهاتف النقال والانترنت يدل على تحسن مؤشر المعلومة والاتصال.

المقدمة:

على الرغم من أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعد من المفاهيم التي تستعمل في أبحاث العلوم الاجتماعية والسياسية، منذ عشرات السنين إلا أنه، حتى الآن، لم يحظى بعد بمكانة رسمية في أدبيات الاقتصاد،ومع أن الاهتمام به أخذ يتزايد في السنوات الماضية، خاصة بعد تبني البنك الدولي وبعض المؤسسات الدولية الأخرى هذا المفهوم واعتباره،في بعض الأحيان العنصـــر الناقص في عملية النمو .

إلا انه لم يوجد اتفاق حول مفهومه أو مكوناته ،حيث تشير مراجعة الأدبيات الكثيرة حول الموضوع إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي يعاني من إشكاليات عديدة، تتمثل في غياب تعريف موحد يبيّن ما يشمله هذا المفهوم، وما لا يشمله، وعدم تحديد طبيعة العلاقة بين هذا المفهوم والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وقد انعكست إشكالية المفهوم على القياس، وظهر ذلك في عدم الاتفاق على مؤشر معين أو أبعاد محددة يمكن من خلالها قياس التغير في رأس المال الاجتماعي، ومقارنته

بين مكان وآخر، والجزائر كباقي الدول تعاني من صعوبة قياس رأس المال الاجتماعي فيها من أجل ذلك يسعى هـذا البحث إلى محاولة دراسة واقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر.

ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيم البحث إلى جزأين:

طبيعة رأس المال الاجتماعي

واقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر

طبيعة رأس المال الاجتماعي

تطور مفهوم رأس المال الاجتماعي

إن فكرة رأس المال الاجتماعي هي ليست جديدة لكن المفهوم بحد ذاته حديث جدا لكن يختلف الدارسون لهذا المفهوم حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم.

فمثال: " "Mendz"،"Galindo".....يعتقدون انه يمكن إيجاد مؤشرات أو كلمات مفتاحيه تدل على هذا المفهوم عند "A. Smith,1776" أما رأي أخر فيقول أن الجـذور الأولى لـرأس المـال الاجتمـاعي تعـود إلى كتابـات "Tocquveill,1831"[1]عن حديثه عن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أرجع الديمقراطية إلى التـرابط الاجتماعي ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتعتبر هذه من قيم رأس المال الاجتماعي".

الرأي الأكثر انتشارا وشيوعا هو أن نشأة رأس المال الاجتماعي تعود إلى " k. Marx,1867 "من خلال كتاباتـه "رأس المال "الذي صدر في أربعة مجلدات ، وسبب إرجاع ظهور مفهوم رأس المال لاجتماعي له هو أن مفهوم رأس المال الذي تحدث عنه في كتاباته اتسع ليشمل أشكالا متعددة منها:رأس المال الاجتماعي ،رأس المال الثقافي،رأس المال البشري،رأس المال الديني ، لكن فريق آخر من الباحثين يرى أن ظهور رأس المال الاجتماعي يعود إلى أفكار "E.Durkheim,1897" في دراسته لقضية الانتحار حيث أكد على دور الشبكات الاجتماعية وأهميتها في الصحة النفسية للفرد. كما أكد إذا كان له حجم كبير ودرجة عالية من العلاقات الاجتماعية تنقص من احتمالية وقوعه في خطر الانتحار.

وكأول استخدام لرأس المال الاجتماعي كان من طرف " Dewey John"[2] لكنه لم يحدد مفهومه الخاص ،حيث ركز على الاتصال للتعبير عن رأس المال الاجتماعي واستخدامه من خلال تغيير المعلومات وتحديد المشـكلات ومواجهتـها وإدارة الصراع وحيث ترتبط العلاقات الاجتماعية بالقدرات الفردية.

لكن كأول مرة ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي بشكل واضح كان سنة 1916 على يـد المشـرف الحكـومي للمدارس الريفية في غرب فرجينيا "J.Hanifan "في كتابه "Center Communiy"،حيـث حـدد "1920 "J.Hanifan," رأس المال الاجتماعي من خلال تحديد شكله حيث لا يشير إلى العقارات أو الممتلكات بل هو اشـتراك للعلاقات الصديقة، الودية ،الطبيعية المتعاونة ،المتبادلة والتضامنية التي تميز أطراف المجتمع وهذه العلاقات تحتوي في ذاتها على ثروة إي رأس مال نافعة لأجل فعلا رفاهية أطراف المجتمع. وبعد ذلك استعمله " Jakbos,1961" [3] في تحليله للمقاطعات الحضرية، حيث عرفه على أنه الشبكات الاجتماعية والجماعات الداخلية في المجتمع التي تصف العلاقـات الاجتماعية بين الفرد و بعضهم البعض والتعاون والتنسيق القائم في المجتمع.

والى غاية 1970 بقيت الدراسات حول رأس المال الاجتماعي دراسات أولية في مرحلة التطور. حيـث انـه كـان يستعمل بقلة داخل التحاليل النظرية وكذلك الأمر في البحث التجريبي، ألا أن أثار هذا المفهوم اهتمـام الأخصـائيين الاقتصاديين والسوسيولجين وحتى علماء السياسة مع بداية سنوات 1980 مع أعمال "P.Bourdieu,1980" وبعـدها

بفترة تأتي أعمال أخرى "J.Coleman,1988-1990" و"R.Putnam,1995-2000 " ، حيث تناولت الموضوع بشكل تفصيلي إما من ناحية المفهوم النظري والتكوين وإما من ناحية الدور العملي وبحث المستوى والنتائج التابعة لذلك.

فبدأ "P.Bourdieu,1986"[4]يعرف رأس المال الاجتماعي انه هو "مجموع الموارد المحققة والمتوقعة التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون اقل أو أكثر تنظيم للمعرفة واستطلاع المعارف المتبادلة بمعنى آخر هو الانتماء لمجموعة."

و من ثم ظهرت دراسات "J.Coleman,1988" [5]الذي عرفه بأنه "سلسلة من الوحدات المختلفة المتباينة التي لها عنصرين مشتركين هما من جهة أنها تشكل تركيب أو جهاز اجتماعي، ثم يسهل العمليات وتنفيذ مهام الأشخاص داخله كجزء آخر منه، بخلاف باقي رؤوس الأموال فإن الرأسمال الاجتماعي ينحل في العلاقات بين الأشخاص، وهو لا ينحصر في الأشخاص بعينهم و لا في أجهزة الإنتاج المادية

وبالانتقال إلى "R.Putnam" وأعماله نجد أن بداية استخدام لرأس المال الاجتماعي جاء في كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" " R.Putnam,1993"[6] وفيه عرف رأس المال الاجتماعي على أنه "يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك"Networking" والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات"، أما في كتابه"لعب البولنج المنفرد.

لكن المشكلة الرئيسية وراء رأس المال الاجتماعي أنه يرتبط بتفسيرات ورؤى كثيرة كما أنه ينظر إليه من وجهات نظر مختلفة، بعضها سياسي أو اجتماعي أخر اقتصادي والجدول رقم 01 يوضح بعض من التعاريف التي وردت في الدراسات التطبيقية.

الجدول (1): تعاريف الباحثين لمفهوم رأس المال الاجتماعي داخل دراسات

P.Bourdieu 1986	مجموع الموارد المحققة والمتوقعة التي ترتبط بملكية شبكة من العلاقات المستمرة التي تكون اقل أو أكثر تنظيم للمعرفة واستطلاع المعارف المتبادلة "،"التي تنتج عنها المبادئ"(الاتصالات)"تحويل الروابط في شروط معينة إلى صورة رأسمال اقتصادي وربما تؤسس شكل بعنوان متآلف
J.Coleman 1988	التزامات وتوقعات، وقنوات المعلومات، و المعايير الاجتماعية
J.Coleman 1990	متعدد الوحدات التي لها اثنان من الخصائص المشتركة: كلها تشكل مظهر للبناء الاجتماعي، وتسهل العمليات الأشخاص بداخل هذا البناء التركيبي
Schiff 1992	هو وحدة مشكلة من عناصر البناء الاجتماعي والتي تنتج العلاقات بين الأشخاص، وهي دعائم وبراهين للإنتاج و/أو منافع العملية.
R.Putnam et al 1993	ملامح التنظيم الاجتماعي، مثل الثقة والمعايير، و الشبكات التي يمكن أن تحسن كفاءة المجتمع.
R.Putnam 1995	مظاهر الحياة الاجتماعية: الشبكات، القواعد، الثقة، التي تخول المشاركة في العمل الجماعي المتعاون بفاعلية وتتابع لتحقيق الأهداف ... الرأسمال الاجتماعي يرجع باختصار إلى الاتصالات الاجتماعية مع ملازمة القواعد والثقة.
Fukuyama 1995	قابلية الأشخاص للعمل الجماعي للأغراض مشتركة داخل المجموعات والتنظيمات
Fukuyama 1997	وجود مجموعة معينة من القواعد أو المعايير غير الرسمية المشتركة بين أعضاء مجموعة تسمح التعاون بينهم .تقاسم القيم والمعايير ...والمعايير التي تنتج رأس المال الاجتماعي ...يجب تشمل موضوعيا

	فضائل مثل سرد الحقائق، اجتماع لالتزامات والمعاملة بالمثل.
Woolcock 1998	المعلومة، الثقة وقواعد التبادل الرابطة داخل أحاد الشبكات الاجتماعية التي تسهل العمل الجماعي لأرباح متبادلة، بواسطة "1- موقعهم داخل تجمعاتهم 2- بين التجمعات االداخلية والمجموعات الخارجية ذات الكثافة في شبكة العلاقات الاجتماعية في ظل المجتمع المدني.3- بين المجتمع المدني ومؤسسات المستوى الكلي ، 4- مؤسسات القطاع العام
N.Lin 1999	الموارد المحصلة داخل الشبكات الاجتماعية... بالتركيز على المنافع الآلية لمثل هذه الموارد
Fukuyama 1999	هو هيئة لقيم والقواعد غير رسمية المتقاسمة بين الأعضاء في المجموعة غير رسمية والتي تتيح التعاون بينهم.
R.Putnam 2000	اتصالات بين الأفراد، الشبكات الاجتماعية والأعراف المعاملة بالمثل والجدارة بالثقة التي تنجم عنها.
Ostrom 2000	..لمعرفة والفهم والمعايير والقواعد المشتركة و توقعات حول أنماط التفاعلات من مجموعات الأفراد التي تجلب النشاط المتكرر
Serageldin et Grootaert 2000	هو درجة من الثقافة المشتركة المتعارفة و الانتماء وتقاسم قواعد الثقة والتعامل المجال الاجتماعي والسياسي الذي يقبل تطوير القواعد، ويصوغ تركيب اجتماعي
Woolcock 2001	المعايير والشبكات التي تسهل العمل الجماعي المهم أن أي تعريف لرأس المال الاجتماعي يركزعلى مصادرها بدلا من النتائج ...هذا النهج يلغي كيان مثل "الثقة "من تعريف رأس المال الاجتماعي.
N.Lin 2001	يعتبر رأس المال الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية من خلال العائدات المتوقعة في السوق وبالتالي ينظر إليه كدخل فردي .
OCDE 2001	رأس المال الاجتماعي يرتبط بالشبكات والقواعد والقيم والعقائد المشتركة، الشبكات مرجعها إلى التصرفات والعمليات الهادفة للعاملين، التي تهيأ عمل مشترك، وأما القواعد والقيم والعقائد المشتركة مرجعها إلى الاستعدادات والمعطيات الذاتية المعنوية المتاحة للأشخاص والمجموعات، وأيضا مثل القوانين واللوائح التي تنظم التصرفات.
Bowles Gintis (2002	الثقة، والاهتمام الزميلة واحد، والاستعداد للعيش بقواعد د مجتمع واحد ومعاقبة أولئك الذين لا
Adler et Kwon 2002	الارتياح المتولد عن عقد العلاقات الاجتماعية التي يمكن تعبئتها لأجل تسهيل الأعمال
Knack 2002	يشمل أس المال الاجتماعي المدني القيم المشتركة والمعايير، لشبكات غير الرسمية، وعضوية الترابطية التي تؤثر قدرة الأفراد على العمل معا لتحقيق شيوعا أهداف.
Sobel 2002	رأس المال الاجتماعي يصف الظروف التي يمكن للأفراد استخدام العضوية في المجموعات والشبكات لتأمين الفوائد.
Durlauf and Fafchamps 2004	رأس المال الاجتماعي يولد عوامل خارجية إيجابية لأعضاء من الجماعة؛يتم تحقيق هذه المخرجات من خلال الثقة والمعايير والقيم المشتركة التي تنشأ عن الأشكال غير الرسمية للمنظمات والشبكات والجمعيات.

S. Knowles, Is Social Capital Part of the Institutions Continuum and is it a Deep Determinant of Development UNU World Institute for Development Economics Research (UNU-WIDER),Research Paper No25،. 2006, p 26

إن الميزة المشتركة بين غالبية التفسيرات أنها تركز علي العمل الاجتماعي والمشاركة الايجابيـــة و بالتـــالي رأس المـــال الاجتماعي قد يكون الطاقة الاجتماعية 'الروح المجتمعية السائدة في المجتمع ، الترابط الاجتماعي ،المنظمات الرسمية والغير الرسمية 'حسن الجوار ، الصداقة العلاقات الأسرية إلي غيرها من المعايير التي تمنع المجتمع من الانهيار وتشد جوانبه بعضا إلي بعض.

تحديد المؤشرات القياسية لرأس المال الاجتماعي

التعريفات السابقة بينت أن رأس المال الاجتماعي ليس بكيان واحد بل هو يتكون من مجموعة من الأبعاد بعض من هذه الأبعاد هي مؤشرات نوعية صعب تكميمها أو قياسها بشكل مباشر، مثل الثقة،فأصبح من الواضح انه يواجه قيـــاس رأس المال الاجتماعي مجموعة من التحديات والإشكاليات وانه ليست هناك طريقة مباشرة لقياسه في أي مجتمع في وقت معين .ولهذا، فإن الطريقة الوحيدة لتكوين فكرة كمية عنه هي اعتماد أسلوب الاستفتاءات .يتم تحضير استمارة أو استبيان فيها أسئلة تخص الأبعاد المختلفة لمفهوم رأس المال الاجتماعي وفق التعريف المعتمد، ويتم توجيه الأسئلة إلى عينة عشوائية من المجتمع المعني، ثم يتم تحليل الإجابات واستنباط مؤشرات محدودة وخاصة قليلة يتم استعمالها بعد ذلك لاستنباط لحجم رأس المال الاجتماعي.

وبالتالي يبقى المبدأ السابق هو المبدأ الأساسي في القياس لكن مع اختلاف في اختيار المؤشرات حسب تعريف رأس المال الاجتماعي المأخوذ في الدراسة و هدف الدراسة كمثال :

تحديد "F.Fukyama"[7] لثلاثة محددات بالنسبة له هي الأهم عند قياس رأس المال الاجتماعي، وهي:

درجة التجانس داخل الجماعة: استخدام العضوية كمؤشر لقياس رأس المال الاجتماعي، ويؤكد أن المهم هو درجة التجانس بين أعضاء الجماعة، والتي يستدل عليها من خلال التعرف علي طبيعة الأنشطة، مستوي التعاون، التعاون تحت ضغوط، طبيعة المشكلات التي تواجهها الجمعية.

محيط الثقة تمثل الفائدة الأساسية التي تحققها أي جماعة اجتماعية، كنتيجة مباشرة للعمل الجماعي والتعاون بين أعضائها، إذ تستطيع الجماعات التي رسخت قيم التعاون والثقة والأمانة بين أعضائها -من خلال القيام ببعض بعض الأنشطة-أن تستفيد من هذه القيم في تحقيق أهداف أخري بعيداً عن هذا النشاط.

العوامل الخارجية: ترتبط بالبيئة الخارجية وتفاعل الجماعة مع غيرها من الجماعات الاجتماعية، وعلاقتها بالدولة، وفيما يتعلق بدور الدولة يحدد ثلاثة أدوار رئيسية للدولة:

- دور مراقب

-دور معوق.

أما "R.Putnam,2000"عند دراسته ا لرأس المال الاجتماعي لخمسين ولاية أمريكية أعتمد على مقياس اشتمل خمسة أبعاد رئيسية، مقسمة إلى 14 أبعاد فرعية تنقسم إلى أبعاد هيكلية (عضوية المؤسسات، والعمل التطوعي، وعضوية الشبكات غير الرسمية) وأبعادًا تتعلق بالمحتوى (الثقة، والصداقة، والمشاركة)

حيث تعتبر دراسته هذه من أول المحاولات وأهمها في تطوير مؤشر واحد لقياس رأس المال الاجتماعي ومكونات هـــذا المؤشر موضحة في الجدول (2)

جدول (2): مكونات مؤشر رأس المال الاجتماعي الشمولي ل "R.Putnam"

المؤشر
1-معايير حياة المجتمع التنظيمية(Measures of community organizational life):
1-1 الخدمة في لجنة أو منظمة محلية خلال السنة الماضية(نسبة مئوية)
1-2 الخدمة في مكتب لنادٍ أو منظمة خلال السنة الماضية) نسبة مئوي
1-3 المنظمات المدنية أو الاجتماعية لكل 1000 شخص
1-4 متوسط عدد اجتماعات النوادي التي تم حضورها السنة الماضية.
1-5 متوسط عدد عضوية المجموعات.
2-معايير الانشغال (الارتباط) بالشؤون العامة:(Measures of engagement in public affairs)
2- 1معدل التصويت في الانتخابات الرئاسية العامين 1998 و1992
2-2 الاجتماعات العامة التي تم حضورها في المدينة أو الشؤون المدرسية خلال السنة الماضية(نسبة مئوية)
3. معايير التطوع المجتمعي:
3-1عدد المؤسسات غير الربحية لكل 1000
3-2متوسط عدد المرات التي عملت بها في مشاريع مجتمعية خلال العام الماضي
3-3متوسط عدد المرات التي تم فيها عمل تطوعي خلال السنة الماضية
4. -معايير الاجتماعية غير الرسمية
4-1هل توافق على" :أنا اقضي وقتًا كثيرًا في زيادة الأصدقاء"؟
4-2متوسط عدد المرات التي قمت فيها بعمل تطوعي السنة الماضية.
5-مقاييس الثقة
5-1هل توافق على" :يمكن الثقة بمعظم الناس"؟
5-2هل توافق على" :معظم الناس شرفاء"؟

D.Méda ,Le capital social : un point de vue critique , jornale of l'Economie politique, avril 2002,p7

أما البنك الدولي فيعتبر من أهم المؤسسات المهتمة برأس المال الاجتماعي في إطار دوره في معالجة الفقر وزيادة فرص التنمية، فقد مكنته خبرته التراكمية الواسعة من تطوير أدوات توفر قاعدة مناسبة لقياس الأبعاد المختلفة لرأس المـــال الاجتمـــاعي، وأحدثها"الاستبيان المتكامل لقياس رأس المال الاجتماعي2004 والذي يشمل ستة أبعاد : المجموعات والشبكات، الثقـــة والتضامن، العمل الجماعي والتعاون، المعلومات والاتصالات، التماسك الاجتماعي، التمكين والنشاط السياسي. حيث تقدم مجموعة من الأسئلة تشمل كل مؤشر لوحده ،وهي قابلة لتصحيح والتعديل حسب مكان وزمان الدراسة ،كماهي قابلة كذلك لترجمة إلى لغات البلد المراد قياسه لرأس المال الاجتماعي . تتمثل هذه المؤشرات في"[8]:

المجموعات و الشبكات :" هذا المؤشر هو أكثر ارتباط بمفهوم رأس مال الاجتماعي من ناحية البناء التركيبي أو رأس المال الاجتماعي الهيكلي وهو يشمل عدد التجمعات ونوعيتها (دينية ثقافية،اقتصادية....) وحجم العضوية فيهـــا عـــدد الروابط الداخلية ، مدى تجانس الأعضاء واختلافهم داخل هذه الجماعات و معدل العضوية فيها ،وهيكلة الجماعات ، و طبيعة هذه العضوية و كثافة المساهمة للأعضاء في الشبكات و مختلف أصناف التجمعات و التنظيمات، و الهبات و العطايا

الممنوحة و الزمن المستغرق في عمل العضوية لدى التجمع ،و منهجية اختيار الرؤساء واتخاذ القرارات ، وتغيرات العضوية عبر الزمن ، ودرجة الاتصالات مع باقي المجموعات"[9]

الثقة و التضامن: يتعلق بتكوين رأس المال الاجتماعي من ناحية المحتوى المعرفي الإدراكي ، ويقصد به مدى ثقة عضو الجماعة بالأعضاء الآخرين، واعتقاده بأنهم سيتصرفون وفق المصلحة العامة للجماعة، وليس المصلحة الخاصة. وأنهم سيتضامنون معه، ويعملون معا عند حدوث أزمات طارئة، و مؤشر الثقة من المفاهيم النوعية الصعبة القياس .

و الجدول (3) من بين الأمثلة على دراسة الثقة في مجموعة من الدول، "'ن القيم المذكورة في الجدول السابق هي نتيجة دراسة قامت بها المؤسسة الدولية للاستقصائيات "GALUP" والتي تم حسابها من خلال نسبة المجاوبين بنعم على سؤال "هل يمكن الوثوق في جميع الناس؟ "

العمل الجماعي والتعاون: هو المؤشر الوظيفي العملي لرأس المال الاجتماعي ، حيث يبحث إلى أي مدى يستمر و كيف يتم العمل الجماعي ، و قابلية الشخص له و الدخول في المشاريع الجماعية، و التجاوب مع الانتقاد وثالثا صنف الأعمال المنفذة جماعيا ، ونتائج التعدي و إثره الجماعي على العوائد و التوقعات بالموازرة مع المساهمة ، جميعها تخضع للنقاش و المساءلة و الاستجواب لأخذ البيانات اللازمة حول المعايير الاجتماعية / الاقتصادية (السوسيو اقتصادية) ، وعموما الأعمال توحي أن الكثافة العالية للتجمعات و / أو المستويات العالية للثقة تنتج مستويات مكثفة من العمل الجماعي و التعاون ، و القابلية لذلك و هذا مهم .

المعلومة و الاتصال : يعتبر مؤشر عملي للرأسمال الاجتماعي ، يتمثل في كيفية الوصول إلى معلومات وماهي وسائل نقلها (الهاتف ، الجرائد المذياع و التلفزيون.....)، و درجة البحث فيها ، كما يعتبر عنصر فعال في البحث في قضايا الفقراء وإيصال صوتهم للسلطات العليا لأخذهم بعين الاعتبار في القضايا المتعلقة بالرفاهية ، كما يعتبر مؤشر المعلومات مؤشر مهم في المقارنة بين قوة وفعالية المجموعات والشبكات من حيث توفرها على المعلومات الحديثة،كما يبين هذا المؤشر أهمية المجموعات والشبكات كمصادر للمعلومات مقارنة بالمصادر الشخصية (الجرائد و التلفزيون .

الترابط الاجتماعي و الاندماج : هذا المؤشر يعكس لنا نتيجة و حصيلة لعمل رأس المال الاجتماعي ، حيث أن "المجتمعات ليست وحدة متجانسة كليا بل نجد انقسامات و اختلافات تؤدي إلى الصراعات ، و البحث في هذه التجزئة هو البحث في سبب وطبيعة ودرجة توسع هذه الاختلافات الاجتماعية ،و البحث في المجموعات المقصية وا لمهمشة اجتماعيا من الخدمات و الحقوق العامة ، الاندماج بين المجتمعات هو محصل نتيجة الاستفادة من خدمات التعليم ، الصحة والعدالة و الحفاظ على الحقوق و غيرها ، و بالمقابل الإقصاء يكون نتيجة عدم الاستفادة من العناصر السابقة الذي يؤدي بدوره هذا الإقصاء إلى العنف

مشاركة السلطة و العمل السياسي [10]: هذا المؤشر الأخير يوضح مستوى المشاركة المدنية في السلطة و مدى فعاليتها سياسيا وقدرة وقابلية المجتمع المدني على اتخاذ القرار و المساهمة في توجيه البرامج و الاستراتجيات ، ومن نماذج الدراسات لدينا مدى الثقة في الحكومة الوطنية في تحقيق المصلحة العامة.

تطور رأس المال الاجتماعي في الجزائر

لو تتبعنا واقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر لوجدنا انه مر بعدة مراحل من الاستقلال إلى يومنا هذا التالي

مرحلة ما بعد الاستقلال :1962-1970

"في 25 سبتمبر 1962 ، أعلنت الجمعية الوطنية التأسيسية، المنتخبة في 20 من الشهر نفسه، ولادة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، ومنحت الثقة بأغلبية 159 صوتاً ضد صوت واحد للحكومة التي عينت أحمد بن بيلا رئيساً لمجلس الوزراء. وأُلغي كل تشكيل حزبي غير جبهة التحرير الوطني :فهو يعني تقسيم الشعب، وتفسخاً في أسس الدولة الواجب بناؤها .لن تكون هناك أيةُ مسافة بين" الشعب "وممثليه من جبهة التحرير الوطني." "[11]ف كما حاولت الجزائر بعد الاستقلال تبني أحسن الطرق وأحسن الوسائل لغناء دولة جزائرية، و أثناء هذه الفترة حاول العمال الجزائريين على اختلاف فئاتهم و قدراتهم سد الفراغ الذي تركه المستعمر بعد مغادرة الموظفين الفرنسيين الإدارة والمركز الحساسة ، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني و مواصلة العملية الإنتاجية في المؤسسات قصد تلبية احتياجات الأفراد، وهذا التجاوب من طرف العمال سهل عملية تجسيد التسيير الذاتي للمؤسسات. كما قام المواطنون بجمع الأموال والتبرع بها لصالح الوطن بعد أن قام المعمرون بنهب خزينة الدولة من النقد والذهب.

و بالتالي يظهر لنا التضامن والتعاون بين كل الشعب الجزائري و الثقة العالية الموجودة بين الحكومة بو الأفراد، والهدف الموحد للمجتمع في بناء الدولة التي تقوم على أساس الحرية، وبالتالي نلاحظ خلال هذه المرحلة قوة رأس المال الاجتماعي.

مرحلة 1970-1980

اعتماد الدولة في هذه المرحلة على الجانب المادي أكثر من أي جانب آخر، تم التركيز على الصناعة الثقيلة ، و بالتالي كان الاهتمام بتعداد النتائج المادية، دون الاهتمام بالجانب الفكري و الانساني. هذا الإهمال للإنسان نظرا لعدم ترك هامش واسع من الحرية والحركة الفكرية للأفراد والجماعات في هذه المرحلة، ورغم الثقة المجتمعية الكبيرة خاصة في القيادة فلم يتم استغلا رأس المال الاجتماعي كما يجب في هذه المرحلة مقارنة بالمرحلة السابقة.

"ويجب أن يضاف إلى ذلك واقع أن التحضر أسهم في قطع الروابط التقليدية .وحالت الهجرة الريفية دون المماثلة بين العامل ومجتمعه الأصلي بأكمله .كما فرض التعليم نماذج ثقافية أخرى .وقدم الوصول إلى المواد الاستهلاكية إمكان تعديل نمط الحياة ...حصل ذلك كله بشكل سريع جداً في الجزائر ما بين 1975-1980

إن" عدم مقاومة "العالم التقليدي لهذه الحداثة السريعة الخطى للمجتمع بأكمله جعل مشكلات الهوية التي عرفتها الجزائر أكثر حدة."

مرحلة 1980-1990

تميزت هذه المرحلة على سيطرة حزب واحد على الحكم واتخاذ القار دون إشراك أطراف أخرى مما أدى إلى نقص الثقة المجتمعية و انتشار الفساد و الصراع بين أصحاب المصالح وانحصار القرارات والسلطة في يد مجموعة قليلة لكن بعد أحداث أكتوبر 1988 و انفتاح سياسي و تنوع الأحزاب وبالتالي كما تميزت هذه المرحلة في نهايتها باستعادة المجتمع بعضا من ثقته بسبب الانفتاح السياسي ونزاهة عملية المشاركة .

مرحلة عدم الاستقرار: 1990 -2000 العشرية السوداء

بسبب المشاكل المتزايدة فإن السلطات العمومية، وتحت ضغوط خارجية دفعت بالاقتصاد بأكمله في الطريق أدت تطبيق نتائج التصحيح الهيكلي إلى تسريح أكثر من 2100000 عامل منذ سنة 1995؛ اختفاء ألاف المؤسسات خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية؛ انخفاض المستوى المعيشي والقدرة الشرائية، وانتشار الفقر في شريحة واسعة من المجتمع؛ زيادة نسبة القطاع غير الرسمي.

القرارات التي اتخذت في هذه المرحلة اتخذت من طرف سلطة جاءت على خلفية واقع إيقاف مسار انتخابي كان في نهايته تقريبا وذلك بداية سنة ، حيث فازت الاحزاب الإسلامية في انتخابات البلدية و التشريعية وتقهقر الحزب الواحد بدرجة كبيرة جدا، كما عرفت المشاركة السياسية في هذه المرحلة أوجها بسبب الثقة المكتسبة بفضل نزاهة هذه الانتخابات مما عزز رأس المال الاجتماعي ممثلا في الثقة المجتمعية، لكنه سرعان ما انهار بسبب إلغاء المسار الانتخابي لتدخل الجزائر دوامة من العنف والإرهاب لم تعرف لها مثيلا في تاريخها، عرفت معها مستويات الثقة المجتمعية درجة الانعدام.

مرحلة 2000-2010

محاولة استعادة اللحمة الاجتماعية مع قانون الوئام المدني والذي ساهم في خروج الجزائر من أزمتها واستعادة الجزء الأكبر من لحمتها الاجتماعية، وعودة بعض الثقة في بناء دولة المؤسسات، لكن ما ميز هذه المرحلة من الناحية الاقتصادية هـــو عودة فكرة التنمية المادية مع اهتمام بسيط بالجانب البشري وتواصل إهمال الجانب الفكري والاجتماعي مع انتشار واسع للفساد في مفاصل الدولة والمجتمع مما يقتل الثقة المجتمعية وبالتالي يضعف رأس المال الاجتماعي.

مرحلة من 2010 إلى يومنا هذا

جدول (3) : تغير تريتب الجزائرحسب مؤشر رأس المال الاجتماعي

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ترتيب الجزائر /142 دولة		95	74	87	109	96	95

Legatum Institute | The 2013 Legatum Prosperity Index™

من الجدول نلاحظ ان الجزائر تدهورت في راس المال الاجتماعي من 2008 الى 2012 حيث كانت تحتل الرتبـــة في 2008 لتصبح تحتل الرتبة 109 لكن مع 2013 بدات تحقق رتب احسن .

.و الشكل التالي[12] يوضح اكثر تطور راس المال الاجتماعي في الجزائر من 1989 الى 2005

شكل (1): تطور رأس المال الاجتماعي في الجزائر من 1989 -2005

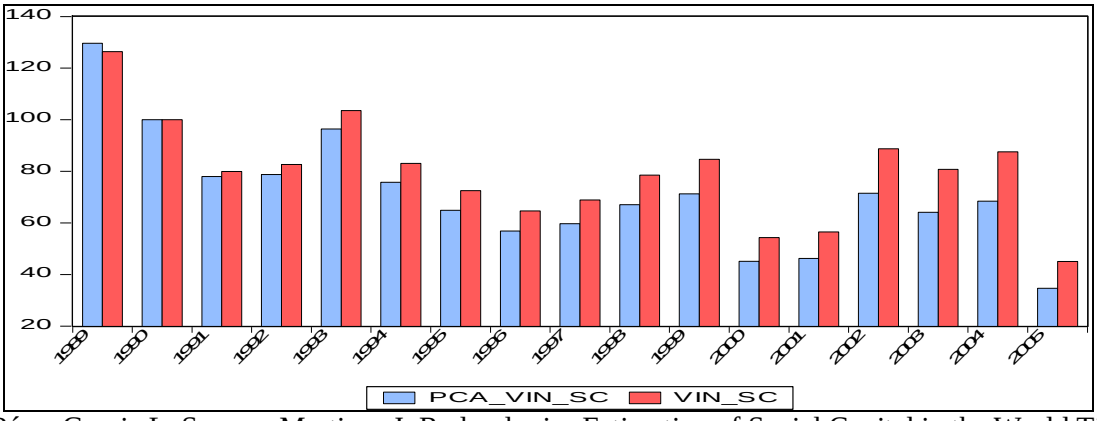

F, Pérez Garcia,L. Serrano Martinez,J. Radoselovics,Estimation of Social Capital in the World,Time Series by Country,

2.مؤشرات رأس المال الاحتماعي في الجزائر

نظرا لان نقص الاحصائيات االخاصة براس المال الاجتماعي في الجزائر سنحاول التعرف على تطورة في الجزائر من خلال مؤشراته حيث يتضمن بيانات تقيس مدى رأس المال الاجتماعي ف الجزائر و تظهر الموشرات مدى المشاركة و الانتماء الى الجمعات ،الثقة في ، الترابط الاجتماعي ،بينما المشاركة السياسة .

الجمعيات و الشبكات نشط في الجزائر خلال السنوات العشر الماضية النشاط المتصل بالجمعيات، نتيجة تحسن الوضع الأمني والاستقرار. فظهرت جمعيات أهلية عدة، ذات طابع شبابي تطوعي، وساهمت في انتشارها شبكات التواصل الاجتماعي مثل "فايسبوك" و "تويتر"، ما سهل للشباب فرص الالتقاء والتناقش وتبادل الآراء. ومن هذه الجمعيات: ناس الخير، الدنيا بخير، dz Storm،123 vive l'Algérie، وغيرها.

عملت الدساتير الجزائرية المتعاقبة على تكريس الحق في تأسيس الجمعيات بداية من ففي دستور 1963 [13] "الذي النص على أن كلا من حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والتدخل العمومي وحرية الاجتماع ضمن نص المادة 19، كما قيد هذا الدستور ممارسة هذه الحقوق بعدة قيود نظمتها المادة 22."

ونتيجة للأزمة السياسية التي شهدها الجزائر في 1965[14] "تم توقيف العمل بالدستور مع ضمان الحريات الأساسية للأفراد ومنها حرية تكوين الجمعيات، وعلى هذا الأساس قد صدرت عدة نصوص قانونية لتنظيم هذه الحرية، منها الأمر 79/71 المتعلق بالجمعيات والذي عدل لاحقا ."

أما في دستور 1976[15]" فقد نصت المادة 56 منه على أن: "حرية إنشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في إطار القانون"، وعلى هذا الأساس تم تنظيم نشاط الجمعيات بواسطة نص قانوني جديد وهو قانون رقم 87/15 المتعلق بالجمعيات."

أما في ظل التعددية السياسية والانفتاح الديمقراطي الذي شهدته البلاد مع دستور 1989[16] "حيث أصبح الحق في تأسيس الجمعيات من أهم الحقوق الدستورية ، وقد تم تكريس هذا الحق في ثلاث مواد أساسية ،حيث نصت المادة 32 منه بقولها : الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون .

ونصت المادة 39 من ذات الدستور : أن حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواط .

وكذلك نصت المادة 40: أن الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف بها . إلا أن المقصود بهذه المادة هي الأحزاب السياسية وليس الجمعيات.

أما بالنسبة لدستور سنة 1996[17] "فقد تعرض في أكثر من مادة لحرية تكوين الجمعيات، فقد نصت في المادة 41 على أن : "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة."ونصت المادة 43 على أن" :حق إنشاء الجمعيات مضمون.

أما الدستور سنة 2012[18] "فقد اعتبر الجمعيات تارة بأنها حرية وتارة بأنهاحق، وأنه ولأول مرة خاطب الجمعيات ككتلة واحدة عن طريق عبارة "الحركة الجمعوية." انطلاقا من الإجماع الدستوري على ضمان حرية إنشاء ."

و الدراسة التي قام بها الديوان الوطني للاحصائيات على مستوى عينة تتكون من 9015 أسرة موزعة على كامل التراب الوطني التي تهدف الى قياس وتحليل كيفية تقييم و تنظيم الوقت خلال 24 ساعة منها المشاركة الاجتماعية من خلالا اللقاءات و المشاركة في الجمعيات و الجدول التالي يوضح النتائج:

الجدول (4) : نسبة السكان البالغين 12 سنة فاكثر والذين ينتمون لحركات جمعوية حسب وسط الاقامة ،الجنس، الفئة العمرية و المستوى التعليمي

	حضر		ريف		المجموع	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الفئة العمرية						
14-12 سنة	1.6	8.8	0.0	1.6	1.3	6.9
24-15سنة	27.4	13.3	29.5	11.8	27.8	12.9
59-25 سنة	68.6	71.4	60.6	73	67.1	71.8
60 سنة فأكثر	2.3	6.5	9.8	13.6	3.8	8.3
المستوى التعليمي						
بدون تعليم	4.6	3.8	19.2	9.7	7.4	5.3
ابتدائي	8.8	11.3	10.2	19.5	9.1	13.4
متوسط	12.3	28.2	11.7	20.9	12.2	26.4
ثانوي	21.9	27.0	11.2	33.3	19.8	25.6
عالي	52.4	29.8	47.7	16.6	51.5	26.4
المجموع	100	100	100	100	100	100

http://www.ons.dz/-Enquete-sur-l-emploi-du-temps-ENET-.html

الجدول (5):تركيبة السكان البالغين 12 سنة فاكثر والذين ينتمون لحركات جمعوية حسب وسط الاقامة ،الجنس ،الفئة العمرية و نوع الجمعية

	حضر		ريف		المجموع	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور
جمعية اولياء التلاميذ	11.9	8.2	0.0	10.1	9.6	8.7
جمعية رياضية	4.0	25.0	0.0	19.1	3.2	23.5
جمعيات ثقافية	11.4	9.2	25.0	10.5	14.0	9.5
جمعيات ذات هدف انساني	37.3	15.4	19.8	9.0	33.9	13.8
جمعيات دينية	8.8	12.6	31.7	21.6	13.2	14.9
جمعيات سياسية ثقافية	14.0	23	19.2	25.1	15.0	23.5
جمعيات أخرى	14.1	10.5	0.0	9.1	11.4	10.2

http://www.ons.dz/-Enquete-sur-l-emploi-du-temps-ENET-.html

أظهرت النتائج من حلال الجداول السابقة أن ثلاثة أشخاص من ضمن أربعة شاركوا على الأقل في نشاط اجتماعي .وهذا يشمل التواصل الاجتماعي، الحياة الجمعوية(أعمال التطوع. الخ)و ، وعليه يلاحظ تباين واضح لصالح الرجال. فنجدها أكثر نسبيا عند الرجال % 72 ,مقابل69 عند النساء كما سجل بالنسبة للأشخاص المدمجين في هذه النشاطات معـــدلا زمنيـــا يعادل2ساعات يوميا مع تباينات بين الجنسين(ما معدله 3 ساعات بالنسبة للرجال مقابل ساعتين و 12 دقيقـــة بالنســـبة

للنساء.)وتتزايد المشاركة الاجتماعية لدى الرجال والنساء عند بلوغهم 61 سنة فما فوق، و تزداد المشاركة بزيادة المستوى التعليمي للافراد . أما عن الانتماء إلى بعض من الجمعيات و النشاط فيها سنة 2014 الجدول يوضح ذلك

الجدول (6): الانتماء إلى الجمعيات الوطنية سنة 2014

	غير منتمي	عضو غير نشيط	عضو نشيط
	نسبة٪	نسبة٪	نسبة٪
مؤسسة دينية	٪91.7	٪5.2	٪3.1
منظمة رياضية	٪88.7	٪5.9	٪5.4
فن، تعليم، وموسيقى	٪93.6	٪3.5	٪2.9
إتحاد العمال	٪96.1	٪2.4	٪1.5
أحزاب سياسية	٪96.6	٪2.1	٪1.0
منظمات بيئية	٪97.7	٪1.4	٪0.9
النقابات المهنية	٪97.2	٪2.0	٪0.8
جمعيات خيرية	٪94.3	٪3.4	٪2.2
جمعيات حماية المستهلك	٪98.1	٪1.2	٪0.7
مجموعة للمساعدة المتبادلة	٪97.3	٪1.7	٪1.0
أخرى	97.5٪	٪1.4	٪1.1

World Values Survey Wave 6: 2010-2014 Most people can be trust

من الجدول نلاحظ ضعف المشاركة في الجمعيات في الجزائر بكل أنواعها حيث بلغت نسبة عدم الانتماء إلى الجمعيات من 88% إلى 98 % لكل أنواع الجمعيات وهي نسبة كبيرة جدا و حتى النسبة المتبقية و المنتمين إلى الجمعيات هم أعضاء غير نشيطين .

الثقة والتضامن

تعتبر الثقة أهم مؤشر حيث يتعلق بتكوين رأس المال الاجتماعي من ناحية المحتوى المعرفي الإدراكي ،ويقصد به مدى ثقة عضو الجماعة بالأعضاء الآخرين. الجدول التالي يوضح تغير قيمة الثقة في الأشخاص في الجزائر

الجدول (7) :تغير الثقة في الجزائر

	2004-1999	2014-2010
معظم الناس يكمن الوثوق بهم	%17.2	%11
يجب الحذر الشديد	%78.6	%85

World Values Survey Wave 6: 2010-2014 Most people can be trusted

من الجدول نلاحظ أن قيمة الثقة ف الأفراد ضعيفة جدا و هي في تراجع حيث كانت سنة 2004 17.2 %لتنخفض إلى 11 %سنة 2014

الترابط الاجتماعي و الاندماج

لمعرفة مدى الترابط الاجتماعي والاندماج في الجزائر ندرس مدى شعور الجزائريين بالسعادة و شعورهم بالأمن من ناحية السعادة يوجد تقرير السعادة العالمي هو مسح تاريخي للدولة من السعادة العالمية .تم نشر التقرير الأول في عام2012، والثانية في عام 2013، والثالثة في 23 أبريل عام 2015. .وتستعرض التقارير حالة من السعادة في العالم اليوم، وتظهر كيف أن العلم الجديد من السعادة ويوضح الاختلافات الشخصية والوطنية في السعادة .وهي تعكس الطلب العالمي الجديد لمزيد من الانتباه إلى السعادة كمعايير لسياسة الحكومة.

»"كشفت "شبكة حلول التنمية المستدامة" التي أطلقتها الأمم المتحدة، عن تقريرها السنوي حول مؤشر السعادة في العالم، ويشير التقرير إلى أن العالميعيش في حالة تغيرات كثيرة، فبالرغم من التقدم التكنولوجي الذي حققه العالم إلا أن هناك الملايير من الناس من يعيشون بدون أن يجدوا قوتيومهم.

وذكر التقرير ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر سعادة، حيث احتلت الجزائر المركز السادس عربيا 2013 و73 عالميا."[19]

جدول (8): الشعور بالسعادة في الجزائر

	1999-2004	2010-2014
سعيد جدا	%16	%18
سعيد	%65	%58
لست سعيدا	%12	%15
لست سعيدا على الإطلاق	%4	%0

http://www.worldvaluessurvey.org/WVSOnline.jsp

"وفقا لتقرر التنمة البشرية لعام 1994 يجب أن يتحول مفهوم الامن من التركيز على الحماية العسكرية لحدود الدولة إلى الحد من عدم الامان في الحياة اليومة للناس أو تعزيز الامن البشري ."[20] حيث بلغ الشعور بالامان سنة 2012 في الجزائر 53 % .[21]

و يعتبر التحرر من الخوف و انخفاض من معدلات الجريمة وتحديدا معدلات جرائم القتل دليل على شعور بالامن والشكل التالي يوضح جرائم القتل لكل 100 شخص.

الشكل (2) معدل جرائم القتل العمد (لكل 100 ألف شخص) في الجزائر من 2003 إلى 2011

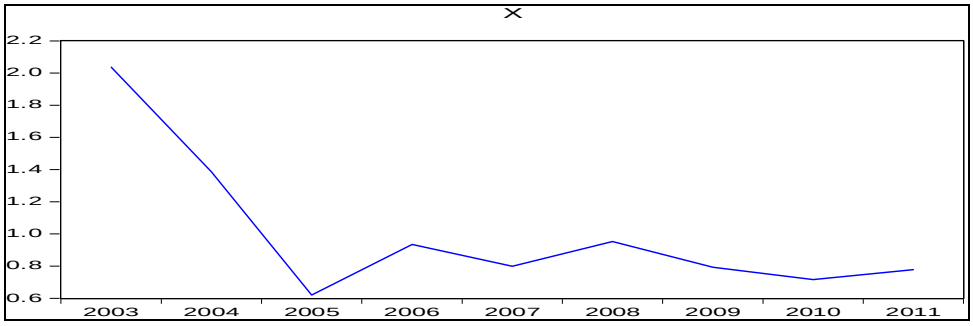

http://data.worldbank.org/country/algeria

من الشكل السابق نلاحظ أن جرائم القتل العمد (لكل 100 ألف شخص) في انخفاض مستمر.

لكن رغم ذلك الجزائر تحقق مراتب متأخرة في الترتيب العالمي من حيث السلم احتلت المرتبة 108 سنة 2008 لترتفع الرتبة إلى 114 سنة 2014. و الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول (9) :قيم مؤشر السلام خلال السنوات 2008-2014

	2014		2013		2012		2011		2010		2009		2008	
الجزائر	2.290	108	2.276	110	2.330	118	2.445	129	2.298	118	2.284	119	2.239	114

http://www.visionofhumanity.org/#page/indexes/global-peaceindex/2008/2010/2011/2012/2013/2014

المشاركة السياسة

ان المشاركة السياسية تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه وحكومته فأهمية المشاركة تأتى من أنها عمليـــة لنقـــل وإبـــلاغ حاجات المواطنين و مشاكلهم إلى الحكومة.فهي تهدف إلى التأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومـــات عـــن الأولويات التي تفضلها الجماهير، وأيضاً من خلال الضغط على هؤلاء الحكام ليعملوا وفق هذه الأولويات. وبذلك تتسع فرص المشاركة. وتتحقق قيم المساواة والحرية مما يؤدى إلى الاستقرار العام في المجتمع.

ولمعرفة مدى مشاركة السياسية في الجزائر لدينا الجدول التالي الذي يزضح مؤشرات الحط الراشد في الجزائر [22]

جدول (10): مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من 1996-2008

	1996	1998	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مؤشر الشفافية والمساءلة	12	10.1	13.9	19.2	19.2	25.5	25.5	21.2	19.7	17.8
مؤشر الاستقرارالسياسي	1.9	4.3	5.8	6.7	4.8	8.7	15.4	16.3	13.9	13.4
مؤشر الفعالية للسلطة الحكومية	26.5	10	14.7	29.9	30.8	39.8	43.6	39.3	35.1	37
مؤشر نوعية الانظمة	15.6	15.6	19.5	24.9	29.8	26.8	29.8	24.9	25.2	21.3
مؤشر العدالة واحترام الحقوق	10.5	10.5	14.3	30.5	30	31.4	31.4	33.8	28.6	26.8
مؤشر محاربة الفساد	37.9	21.8	27.2	29.6	35.4	33	41.3	41.3	43.5	40.6

D. Kaufmann, A. Kraay, M. Mastruzzi, Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008

ومن الجدول نلاحظ ان الجزائر في تحسن مستمر من حيث الشفافية والمساءلة حيث بلغ 12 من 10 سنة 1996 لبنتقل ال 17.8 سنة 2008 وكذلك بالنسبة لمؤشر العدالة و احترام القانون حيث ارتفع من 10.5 سنة 1996 الى 26.8 وهذا الارتفاع دال على مشاركو المواطنين في السياسة. والجدول التالي يوضح نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية.

جدول (11) مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر من 1996-2008

	عدد المسجلين	عدد المصوتين	نسبة المشاركة
2009	20595683	15356024	74.56
2014	21 871 393	11 307 478	61.70

http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=144&s=

المعلومات والاتصال:

قدرة المجتمع المدني العالمي على التأثير في صنع القرار بشأن القضايا العالمية الكبرى تعززت بفعل توري الانترنـــت فهـــي الوسيلة تقرب المسافات بين المجموعات البعيدة فالتواصل فيما بينها و تساعد في نشر الافكار و الشواغل بسرعة بـــين المواطنين في مختلف انحاء العالم و بهذه الوسيلة أصبح بإمكان الأفراد التواصل فيما بينهم ،لذا يعتبر مؤشـــر المعلومـــات والاتصال من موشرات رأس المال الاجتماعي و لمهرقة تطور هذا المؤشر في الدزائر لدنيا الشكل التـــالي يضـــح تطـــور استخدام الهاتف النقال والانترنت لكل 100 شخص

الشكل (3): استخدام الهاتف النقال لكل 100 شخص من 1975 إلى 2013

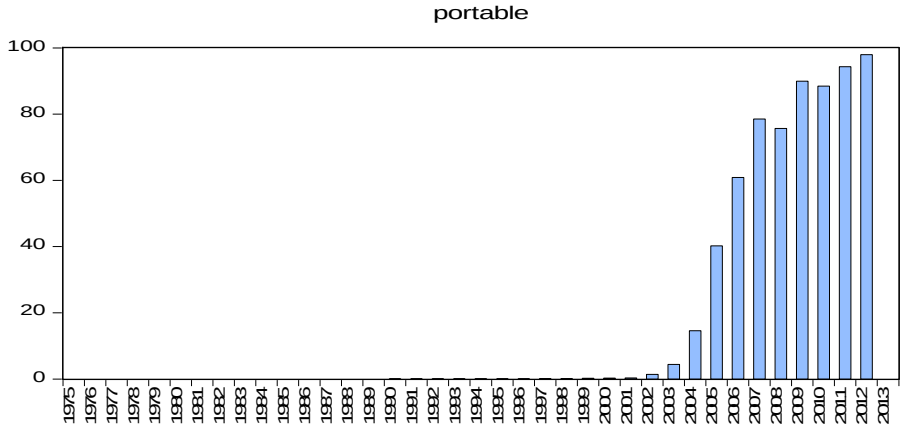

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA&series=&period

من الشكل السابق نلاحظ تطور استخدام الهاتف النقال حيث سنة 2012 النسبة تمثل أكثر من 95%،كما أن استخدام الانترنت ف تزايد مستمر و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل(4): استخدام الانترنت لكل 100 شخص من 1975 إلى 2013

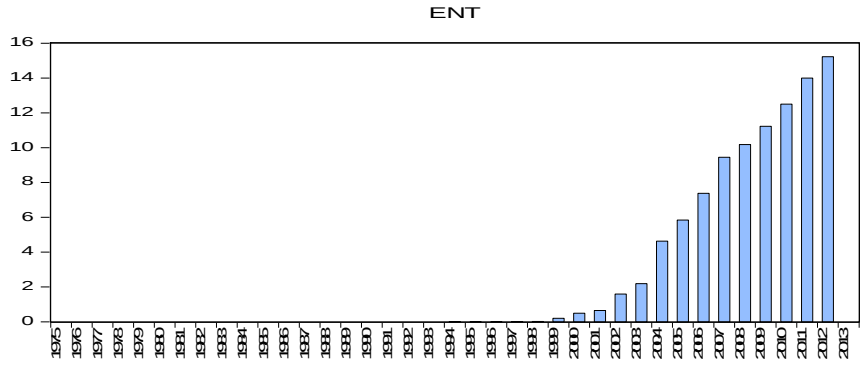

http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country

العمل الجماعي:

على مستوى المجتمع الجزائري فقد شهد عبر تاريخه أشكالا متعددة من العمل التطوعي لعبت دورا فاعلا في تلبية احتياجاته، وتعتبر "التويزة " أحسن مثال على ذلك كفعل تضامني حضاري أصيل و متأصل بدرجات متفاوتة ما بين مناطق

و التويزة..مصطلح أمازيغي بربري.. وتعني كل صور التعاون والتكافل والتضامن..الذي يهدف إلى انجاز عمل اجتماعي معين.. من أجل مصلحة فرد ما أو مصلحة جماعة.. ينخرط فيه الشخص الذي يرغب في المساعدة المادية أو المعنوية أوالعضلية .. بكل تلقائية ودون مقابل ..وهو مجال مفتوح لكل الفئات..نساء أورجالا ..صغارا . والحديث عن هذا العمل عندنا على المستوى النظري يتجه إلى استثمار الرصيد القيمي للمجتمع الجزائري الذي يتميز بقيم التكافل والتراحم والتعاون والمساعدة وغيرها من المعاني التي تجعل من العمل التطوعي المشروع الذي يوحد كل أفراد المجتمع، وقد لوحظ ذلك في النكبات والأزمات التي عاشها. حيث برزت العديد من المشاكل الاجتماعية التي تجعل من تعزيز التضامن، ومساعدة المحتاجين، وتقليص التهميش، والتخفيف من الآثار السلبية للعولمة أولويات جديرة بالمعالجة.

الخاتمة:

في الخلاصة نقول إن رأس المال الاجتماعي رغم تعدد مفاهيمه و تفسيراته لا يتوقف مفهومه وحيازته في الأشخاص أنفسهم (فقط) ولا أيضا في كمية المكاسب المادية والمعنوية وحدها، وإنما يكمن في تركيب شبكة العلاقات والروابط النفعية بين الأشخاص والمجموعات داخل الجهاز الاجتماعي، والمستغلة لتسهيل العمليات وتحصيل الموارد والأهداف المسطرة إذن الميزة المشتركة بين غالبية التفسيرات أنها تركز علي العمل الاجتماعي والمشاركة الايجابية .

أما عن قياس رأس المال الاجتماعي لا يوجد طريقة واضحة لقياسه والمعتمدة في جميع الدول وفي كل الأوقات ،فالطريقة السهلة لقياس رأس المال الاجتماعي هي عن طريق الاستبيانات كما وضعها البك الدولي، وهذا الاستبيان أو هذه الأسئلة هي قابلة لتصحيح والتعديل حسب مكان وزمان وثقافة الدراسة ،كماهي قابلة كذلك لترجمة إلى لغات البلد المراد قياسه لرأس المال الاجتماعي، وهذه المؤشرات هي مؤشر الجماعات والشبكات ،مؤشر الثقة والتضامن ،مؤشر العمل الجماعي والتعاون،مؤشر المعلومة والاتصال ،مؤشر الترابط الاجتماعي والاندماج ،مؤشر،مشاركة السلطة والعمل السياسي.أما عن واقع رأس المال الاجتماعي في الجزائر فبينت نتائج دراسة المؤشرات السابقة في الجزائر عن:

ضعف المشاركة في الجمعيات في الجزائر بكل أنواعها.

ضعف الثقة بين الأفراد .

أما لمعرفة مدى الترابط الاجتماعي والاندماج في الجزائر تم دراسة تطور معدل الجريمة والقتل العمد وحيث لوحظ انخفاض جرائم القتل العمد في الجزائر و هذا يمنح الشعور بالأمن ، حيث الشعور بالأمن معناه التحرر من الخوف و انخفاض من معدلات الجريمة وتحديدا معدلات جرائم القتل .

مؤشر المشاركة السياسية تم دارسته بمتغيرات الحكم الراشد في الجزائر والنتائج و ضحت تحسن مستمر من حيث الشفافية والمساءلة حيث وكذلك بالنسبة لمؤشر العدالة و احترام القانون وهذا الارتفاع دال على مشاركة المواطنين في السياسة .

تطور استخدام الهاتف النقال والانترنت يدل على تحسن مؤشر المعلومة والاتصال.

الهوامش

[1] انجي محمد عبد الحميد،دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي:دراسة لحالة الجمعيات الأهلية في مصر ،المركزالمصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية،سلسلة أبحاث ودراسات ،الإصدار الأول،2007،ص16

[2] طلعت مصطفى السروجي "رأس المال الاجتماعي" مكتبة لأنجلو مصرية –الطبعة الأولى-2009-ص 11

[3] د.طلعت مصطفى السروجي ،رأس المال الاجتماعي، مكتبة الانجلو المصرية 2009 صفحة 17

[4] P.Bourdieu, Le Capital Social, Notes Provisoires, Actes de la recherche en sciences sociales, volume.31, 1980,L'éditeur de Persée, p 2-3

[5] J.Colmen,Social Capital In The Creation Of Human Capital, The American Journal Of Sociology, vol. 94, 1988, p.p 95-120, p 98

[6] روبرت بوتنامن ترجمة إيناس عفت ،كيف تنجح الديمقراطية، تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهر، 2006م، ص 210

[7] F. Fukyama, , Trust: The Social Virtues and Creation of Prosperit, Newyork, Free Press, ,1995,pp87-90.

[8] http://www.worldbank.org/prem/poverty/scapital/SChowmeas1.htm

[9] C.Grootaert , T.V .Bastelaer , Understanding and Measuring social Capital ».forum series on the role of institution in promoting economic growth,banque mondial,n.24,2001.page 23.

[10] C. Grootaert,D. Narayan,N. Jones ,M. Woolcock, Measuring Social Capital :An Integrated Questionnaire, World Bank Working Paoer N. 1 8, 2004 , p 14

[11] بينجامين ستورا ،ترجمة صباح محمود كعدان ،تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ،وزارة الثقافة - دمشق 2012

[12] F, Pérez Garcia,L. Serrano Martinez,J. Radoselovics,Estimation of Social Capital in the World,Time Series by Country,Documentos deTrabajo 9,2008,Fundacion BBVA,pp 61-65

[13] دستور 1963 ، الجريدة الرسمية، عدد 64 ، الصادرة في 10 سبتمبر 1963

الامر رقم 182/65 المؤرخ في 10 جويلية 1965 المتضمن انشاء حكومة جديدة ،الحريدة الرسمية 58 الصادرة في 13 يوليو 1965[14]

[15] دستور 1976 الصدر بالامر 97/76 المؤرخ في 22 نوفمبر 1976 الجريدة الرسمية عدد 94 الصادرة في 24 نوفمبر 1976

[16] دستور 1989 الصادر بالامر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18/89 المؤرخ في 28 فيفري 1989 الجريدة الرسمية عدد 09 الصادر في 01 مارس 1989 [16]

[17] دستور 1996 الصادر بالمرسوم الرئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 07 ديسمبر199 6 ، الجريدة الرسمية، عدد76 الصادرة في 8 ديسمبر1996

[18] دستور 2012

[19] http://worldhappiness.report/ed/2013/

[20] تقرير التنمية البشرية 1994

[21] تقرير التنمية البشرية 2014

[22] D. Kaufmann, A. Kraay, M. Mastruzzi, Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008, The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team June 2009, Policy Research Working Paper 4978